

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

المعترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

حاله الى كذا لشيء لشيء لشيء
ويوزع على الأصدقاء
مع إعطائه هبة الاستقبال
ع. 716/716

بخطه طيبة وبعد ...

نتقدم إليكم بالاقترح بقانون في شأن " إضافة فقرة جديدة إلى

المادة (2) من القانون رقم 35 لسنة 1962 م في شأن انتخابات أعضاء

مجلس الأمة" مشفوعاً بمتكرته الإيضاحية.

برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر. مع إعطائه صفة

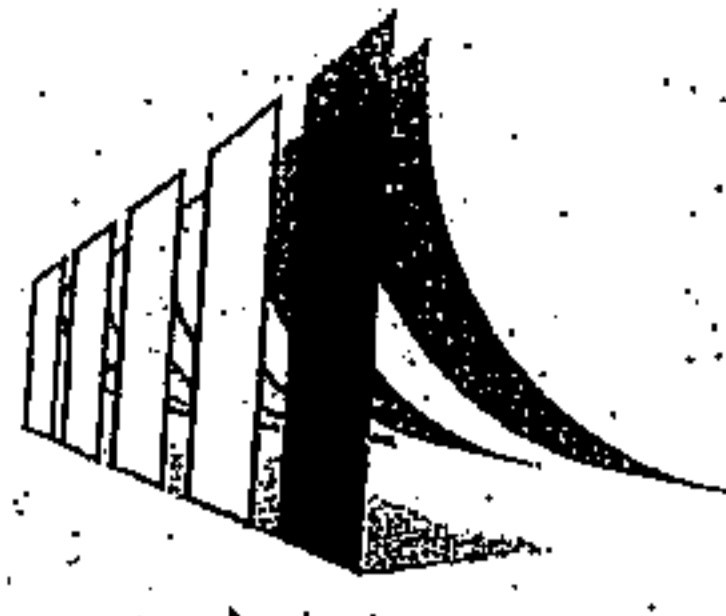
الاستعجال.

مقدموا الاقتراح :

فصيل الدويسان

A.M.A.

ح. خالد بن محمد
د. الشيخ العازمي
عبد الرحمن
فيلك لندس



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

- بعد الاطلاع على الدستور.
 - وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.
 - وعلى القانون رقم 16 لسنة 1960 بإصدار قانون الجزاء.
 - وعلى القانون رقم 3 لسنة 2006 في شأن المطبوعات والنشر.
 - وعلى القانون رقم 61 لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع.
 - وعلى القانون رقم 13 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء.
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى:-

- تضاف إلى المادة (2) من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة فقرة ثانية يكون نصها:
" كما يحرم من الانتخاب كل من أدين بحكم نهائي عن جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية "

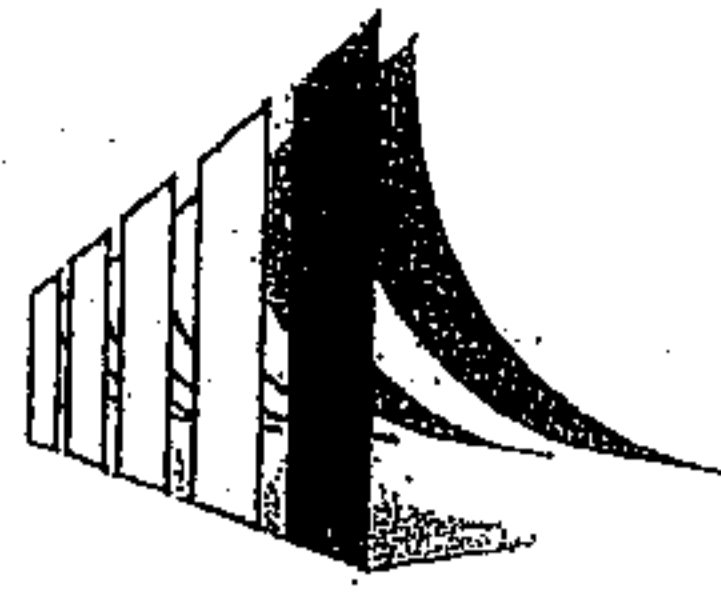
مادة ثانية:

- على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

v



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

مذكرة إيضاحية

للقانون 2016/

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962

في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

لما كانت الانتخابات العامة ونتائجها بانتخاب ممثلي الأمة هي المرآة التي يرى الناخبون أنها تعكس توجهاتهم وتسعى لتحقيق تطلعاتهم وحماية معتقداتهم وحقوقهم وأمنهم وأموالهم.

وإذا كان حق الانتخاب هو حق دستوري أصيل فإن واجب حماية هذا الحق وإبقائه نقياً لا يخالطه مساس بمعتقدات الأمة أو ينال من هويتها فإن الواجب الوطني والتشريعي يحتم تعديل القانون لتحقيق تلك الغايات السامية بتجريد من آساء إلى تلك المعتقدات والثوابت والرموز الدستورية وأدين عنها بحكم نهائي من هذا الحق.

وقد أعد مشروع التعديل ليكون منسجماً مع ما تقضي به الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

إذ حرمت تلك الفقرة حق الانتخاب على من أدين بعقوبة جنائية أو بجريمة مخلة بالشرف والأمانة ولو كانت ظنة.

ومعلوم أن تلك الجرائم تقع على أفراد عاديين أو مؤسسات عامة ذات شخصية اعتبارية بما لا يسوغ معه إلا تمتد ذلك المنع لمن ارتكب جريمة المساس بالذات الإلهية أو نال من قدسيته أو مس الأنبياء أو تطاول على الذات الأميرية المحصنة بالدستور. وتماشياً مع عظمة الذات الإلهية والأنبياء وحماية للذات الأميرية باعتبارها رمز الولاء للوطن والأمة فقد أعد المشروع المرافق وجرم من القيد في جداول الانتخاب من أدين بحكم نهائي - أياً كانت الإدانة - من حق الانتخاب.

٨